



تصاعد عمليات المقاومة

واجراءات امنية جديدة للعدو

العمليات الفدائية ، زادت من اجراءات العدو الارهابية وبطشه ضد جماهيرنا .

عملية للجبهة الشعبية شمال فلسطين

قالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بلاغ عسكري اعلنت فيه مسؤوليتها عن تنفيذ عملية عسكرية ضد احدى دوريات العدو ، جاء فيه :
تمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن تنفيذ العملية العسكرية التي نفذت في

في الوقت الذي اخذت فيه حدة الصراع تشتد بين جماهيرنا الفلسطينية في الداخل وسلطات الاحتلال الصهيوني . حيث تشهد الارض المحتلة مجموعة من النشاطات السياسية والجماهيرية والنضالية التي تمارسها جماهير شعبنا للتصدي لمخططات العدو الصهيوني . في هذا الوقت بالذات كانت الجبهة العسكرية مع العدو ساخنة حيث قامت مجموعات من ثوار فلسطين بتنفيذ عدد من

ماذا توقف مشروع التحصينات ؟

اتخذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مؤخرا قرارا اوقفت بموجبه العمل بمشروع التحصينات في مخيمات الفلسطينيين في لبنان . وكان قرار البدء في تنفيذ هذا المشروع مرتبط بتوفير اكبر قدر ممكن من وسائل الحماية والصمود للجماهير الفلسطينية من الغارات العنصرية التي استهدفت صمودها وارادتها الثورية . ومن ثم لافشال مخطط الصهيونية العنصرية الذي استهدف تصفية الوجود الفلسطيني الثوري وضربه في كل مكان تواجد فيه . تحت شعار ملاحقة المقاومة وضربها في اي مكان وامام تصاعد الهجمة الصهيونية الشرسة على جماهير شعبنا في الارض المحتلة والخارج . فان المطلوب هو الاستثمار في تعبئة وتحصين هذا الشعب ، لاستمرار

مقاومته وصموده في وجه الغزاة الصهاينة وكافة المحاولات الرجعية الاخرى التي تستهدفه .
فمشروع التحصينات الذي جمعت من امله الاموال ورصدت المبالغ المطلوبة لانجازه . توقف بقرار من قيادة المنظمة .

ان جماهير الشعب الفلسطيني في المخيمات وهي تواجه الهجمة الفاشية في لبنان وتتصدى ببسالة لغارات العدو الصهيوني احوج ما تكون الآن لاية وسيلة تدفعها صمودها وتنعيم بها وسائل دفاعها السليبي . من حق هذه الجماهير وهي تواجه كسل هذه الهجمات ان تتسأل . لماذا

توقف العمل بمشروع التحصينات ؟

يوم ٢١ - ١١ - ٧٥ وقال الناطق الصهيوني ان مجندة قد اصيبت بجراح خفيفة وذكرت مصادر العدو ان بدوية عربية قتلت واصيبت امرأة اخرى بجراح في حادث انفجار وقع في الضفة الغربية ولم تذكر اية تفاصيل اخرى . ولم يذكر العدو شيئا عن النشاط الذي تقوم به خلايا المقاومة في الداخل ضد العملاء والمتعاونين مع سلطات الاحتلال في مخطط انجاح الانتخابات البلدية ومشروع الانارة الذاتية .

تصفية احد المسؤولين الاسرائيليين

قامت احدى مجموعات الثورة الفلسطينية العاملة داخل قطاع غزة بالهجوم على المسؤول الصهيوني الذي نفذ مخطط ازالة بعض المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة .

وذكرت اذاعة العدو وهي تعترف بوقوع الهجوم « ان رشقة من العيارات النارية اطلقت على سيارة كان يقودها (مدير الاعمال العمرانية) حين كانت تمر قرب الحي الجديد في الشيخ رضوان مساء امس » . واذاف ان احد لم يصب باذى . وقام العدو على الاثر بحملة اعتقالات واسعة شملت العديد من سكان المنطقة .

وعلى صعيد آخر

اعلنت سلطات الاحتلال انها قد شكلت لجنة سيهدد اليها بدراسة وسائل اقامة تعاون اكبر بين البوليس الاسرائيلي وقوات الدفاع لكفاحة العمل الفدائي داخل الاراضي المحتلة وسوف يرأس هذه اللجنة الجنرال ريهام زيفي المستشار الخاص لرئيس وزراء العدو الاسرائيلي لشؤون مكافحة المقاومة .

● كما قامت احدى المجموعات العاملة داخل الوطن المحتل يوم ٢٥ تشرين الحالي بوضع عبوات ناسفة حارقة موقوته في مجمع صناعات النسيج في مستوطنة (ديونوا) بالنقب .

وقد انفجرت العبوات في الموعد المحدد لها في الساعة السابعة صباحا من نفس اليوم ، وتم تدمير عدد من اليات الصنع واندلاع النيران في اقسامه الرئيسية على الفور وابتدائها الى باقي الاقسام والمستودعات ، وحاد النوار الى قواعدهم سالين .

وقد اعترف العدو في نشراته العبرية بالعمليات البطولية وقال ان الخسائر بلغت الملايين من الليرات وان اشتعال النيران استمر ليلتين متواصلتين ، وقال ان التحقيق جار لمعرفة اسباب الحريقين .

التخفيض الزاحف لقيمة الليرة الاسرائيلية مستمر وهك الازمة الاقتصادية عديم الجدوى

٣ - ٤ مليارات ليرة فان الكيان الصهيوني سيواجه خطرا اقتصاديا سيرغم الحكومة على اتخاذ خطوات مؤلمة رغم انها لن تكون خطوات عادلة .
وبالفعل بدأ العدو اتخاذ « الخطوات المؤلمة » ، فقد بدأت ازمة البطالة تزداد حدة بعد ان اعلنت وزارة الدفاع عن خطوة اقتصادية رئيسية تشير الى ان مصانع الاسلحة الاسرائيلية ستستغني عن ستة الاف عامل من عمالها الذين يبلغ عددهم ٢٤ الف عامل . وظهرت ايضا حملة تسريح لعمال البناء حيث اعلن الا انه سيفصل من العمل قبيل اواخر هذا العام حوالي ٣٠ الف عامل . وتوقعت الدوائر الاقتصادية ان يجري فصل ٢٠ الف عامل اخرين في العام المقبل .

تصاعد الديون والعجز

لقد انعكس الوضع الاقتصادي المتدهور على جميع الاصعدة داخل الكيان الصهيوني ، وشهدت المصانع والشركات سلسلة من الاضرابات العمالية اتخذت شكلا شبيه مستمر ، مما جعل الوضع الاقتصادي اكثر هشاشة . ونشرت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية تقريرا عن وضع الاقتصاد الاسرائيلي ، تكهن فيه خبراء الاقتصاد الاسرائيليون بحدوث عجز في الميزانية الاسرائيلية يقدر بحوالي ١٢ مليار دولار في العام المقبل .

واضاف التقرير ان الديون الاسرائيلية تصاعدت في الفترة الاخيرة تصاعدا كبيرا ، اذ بلغت حوالي ٧٢ مليار دولار ، بعد ان كانت خمسة مليارات دولار في نهاية العام ١٩٧٣ . وخصصت الحكومة الاسرائيلية خلال الاسابيع الثلاثة الماضية جزءا كبيرا من اجتماعاتها لبحث المشكلات الاقتصادية وبصفة خاصة تلك التي تثير الازمات في اعداد ميزانية العام القادم .

ومضت الواشنطن بوست تقول ان الاحصائيات الواردة في المشروع الاول لميزانية الحكومة الاسرائيلية للعام المقبل ليست مشجعة وانه من المتوقع ان تصل الدخول الاجمالية من الضرائب والقروض وبرامج المعونة المختلفة الى حوالي ١١ بليون دولار ، الا ان مطالب الميزانية تتجاوز ١٢ بليون دولار .

يستمر التخفيض الزاحف لقيمة العملة الاسرائيلية ، وتستمر بالتالي حدة الازمة الاقتصادية . فللمرة السادسة خلال عام تعلن الحكومة الاسرائيلية عن تخفيض نقدها . وقد جاءت نسبة التخفيض هذه المرة ١٥ بالمئة . وقال البيان الرسمي الاسرائيلي ان سعر الدولار اصبح الآن ٧.١ ليرة اسرائيلية .

ان التخفيض الاخر لقيمة الليرة ، هو الثالث عشر من سلسلة التخفيضات التي ابتدأت منذ اعلان « دولة » اسرائيل حتى اليوم . ومع كل قرار تخفيض كانت اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ترتفع باضطراد . الامر الذي جعل اسرائيل « الدولة » الاولى في العالم من حيث نسبة الضرائب التي يدفعها المواطن .

خراب الوضع الاقتصادي

جاء في البيان الرسمي الاسرائيلي الذي ورد فيه الاعلان عن تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية « ان التخفيض ضروري ليجاد توازن بالنسبة لزيادة قوة الدولار الشرائية في الاسواق الاوروبية » واذاف البيان ان التعديل « مطلوب للمحافظة على مكاسب التصدير ، ولان الاسعار في اسرائيل ترتفع بسرعة اكثر من ارتفاعها في الخارج » .

على الرغم من هذه التبريرات فان قرارات التخفيض لم ولن تحل ازمة الاقتصاد « الطفيلي » الاسرائيلي ، في الوقت الذي تزداد فيه الميزانية العسكرية بما يقارب ٢٠٠٪ عن مستواها عام ١٩٧٢ ، هذا بالإضافة الى تفاقم مشكلة ارتفاع الاسعار في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط انتاجية العامل ورأس المال ، وبتزايد العجز في ميزان المدفوعات ، ويستمر الانخفاض في رصيد العملات الصعبة ، وبتزايد عبء الدين الداخلي لدرجة اقتراب الدولة الى حافة الافلاس .

وقد صرح وزير مالية العدو بان الكيان الصهيوني لم يكن يواجه خطرا اقتصاديا مثل الخطر الذي يواجهه في هذه الايام . وحذر الوزير الاسرائيلي بان انا لم تنخفض النفقات الحكومية والعمامة ببلغ الحريقين .